

SOLID

SOUTH MED SOCIAL DIALOGUE

منظمات المجتمع المدني
وعلاقتها بالحوار الاجتماعي



This project is co-funded by
the European Union

A project
implemented by





منظمات المجتمع المدني وعلاقتها بالحوار الاجتماعي



مقدمة

تعاني المنطقة العربية اجمالاً، العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والتي تتطلب جهوداً جادة للتصدي لهذه الازمات، وتحقيق الأمان الاجتماعي. وقد اعتادت الدولة العميقة في منطقتنا العربية على التصدي لهذه التحديات، وحيدة، بأدواتها التي لم تؤد يوماً الى النتائج التي يتطلع اليه المواطن العربي. وهو ما أوصلنا الى اندلاع حركات احتجاج تطور عدد منها لأحداث تغييرات جذرية في أدوات الحكم وأشكاله.

ولعل القاسم المشترك في النموذج العربي، هو غياب المواطن عبر مؤسساته التمثيلية، عن المشاركة المباشرة في التصدي لهذه التحديات الاجتماعية، فقد افرغت النقابات اجمالاً من مضمونها النقابي وأصبحت اما أداة في يد السلطة السياسية واحزابها، واما جزء من السلطة السياسية. وهي حكماً ليست مؤهلة لتمثل مصالح العمال، والعمال فقط.

اما القطاعات الاقتصادية والمالية، فقد ترسخت علاقة جدلية بين الدولة ومؤسساتها التمثيلية من غرف واتحادات، واتت اتفاقيات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP)¹، لتزيد في تعميق الازمة الاجتماعية، وتعزز ذلك مع وصول أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الى أدوات الحكم في المجالس النيابية والوزارية. خاصة في دول يستشري الفساد وسوء استخدام السلطة على مختلف المستويات، وتغيب الشفافية عن المناقصات العمومية، وفي غياب معايير شفافة تنظم هذه العلاقة، ما يرفع مستوى الشك لدى المعنيين بالشأن العام حول صفقات مشبوهة يتم على أثرها هدر المال العام.

اما باقي اقطاب المجتمع المدني من جمعيات وحركات اجتماعية، فيشهد العالم العربي حالة من التضييق للمجال العام على هذه الأقطاب، ليصل في بعض الحالات الى اغلاق هذا المجال وتجريم الناشطين في هذا القطاع وشيطنتهم، والقاء تهم التخوين وزعزعة الاستقرار. فالحركات الاحتجاجية والمطالبات المتكررة بوقف الهدر والفساد²، وبناء دولة ديمقراطية، وتعزيز الامن الاجتماعي وحماية حقوق المواطنين والمساءلة، هي في نظر العديد من الأنظمة العربية مؤامرة على الامن القومي من أعداء الوطن.

¹ <https://ppp.worldbank.org/public-private-partnership/overview/what-are-public-private-partnerships>

² يشير تقرير منظمة الشفافية الدولية www.transparency.org حول مؤشرات الفساد للعام 2017، الى ان مستوى الفساد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو الأعلى 30% بالتساوي مع رابطة الدول المستقلة. بينما تحتل دولة الامارات العربية المتحدة في المرتبة 21 بين دول العالم، تأتي الصومال في المرتبة الأخيرة 180، فتليها سوريا في المرتبة 178، فاليمن 175، وتأتي الأردن في المرتبة 59، اما تونس ففي المرتبة 74 والمغرب في المرتبة 81 عالمياً. https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017#table

الملفت في الامر هو ان الدولة لديها ازدواجية في النظر الى تنظيمات المجتمع المدني، فهي تعرف مدى تأثير وتمثيلية هذه التنظيمات، ما يجعلها تخاف من قدرتها في التعبئة فتقمعها، ومن جهة أخرى تستغلها قدر الإمكان في تجميل وتلميع صورتها امام المجتمعين المحلي والدولي متى لزم الامر.

في هذا المجال تحديداً، لم تخل الوثائق الرسمية في كافة الدول العربية من نصوص تحترم فيها مفهوم الحوار الاجتماعي متعدد الأطراف، ففي كافة الدول العربية تقريباً سنجد مجلساً اقتصادياً واجتماعياً، او حوار ثلاثي العمل، او لجان مشتركة ذات طابع قطاعي. وتكمن الخديعة الكبرى في اختيار منظمات ونقابات، هي في الاغلب تمثل صوت الدولة أكثر منه صوت الناس، الا في نماذج قليلة سنأتي على ذكرها لاحقاً.

إذاً، يبدو انه من البديهي التسليم بعدم جدوى الحوار، طالما ان الأطراف لا تثق ببعضها البعض، وطالما ان تجربة المنطقة العربية مع الحوار، هي تجربة سلبية لم تؤد الى النتائج المرضية للشارع العربي، فمطالب الشعب العربي، عادية وبسيطة كالتعليم والصحة والكهرباء والمياه، وهي بديهية، كمطالب العمل اللائق والأجور اللائقة، والعيش بكرامة وحرية التعبير وتداول السلطة هي ايضاً مطالب بديهية وبسيطة. المشكلة تكمن في كيفية الوصول الى هذه المطالب في ظل دول مأزومه، وحكام مرضى بداء السلطة؟

والسؤال الأكبر يكمن في غياب الحركات الاجتماعية التي تدفع باتجاه الحوار البناء مع الدولة، بعيداً عن الانتقاد والتهمج عن بعد، بل بتقديم منطق ونهج مختلف يستند بشكل كبير على معطيات علمية وبدائل مجدية. خاصة اننا نعيش في امه أنهكها الفساد وسوء استخدام السلطة.

لقد أصبح لمنظمات المجتمع المدني تأثير في صنع وتغيير السياسات العامة، خاصة في قطاعات محددة، كالبيئة والصحة والتعليم، وقضايا النساء والأطفال. وفي ظل ضعف العمل النقابي، وغياب لدور الأحزاب في المجال الاقتصادي والاجتماعي، لعبت هذه المنظمات دوراً بارزاً في التصدي للسياسات الاقتصادية وقضايا غلاء المعيشة وضعف القدرة الشرائية للمواطنين، وتزايد الضريبة، وتوسع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية³، كل هذه القضايا الملحة دفعت هذه المنظمات للعب دور رأس حربة وعامل ثقة بين أوساط المجتمع. وهو تحول في الهوية السياسية من اداء الأدوار التقليدية القطاعية الى الأدوار الاجتماعية والمجتمعية.

ولعل واقع الحال يشير في العديد من التجارب العربية، الى علاقة غير ايجابية بين منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية المستقلة، وبين الشركاء الاجتماعيين الفاعلين كمنظمات أصحاب العمل والنقابات

³يشير تقرير الأمم المتحدة حول الفقر المتعدد الأبعاد، الى ان أكثر من 40% في المنطقة العربية يمكن اعتبارهم فقراء، وان 14% هم في فقر مدقع.
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/multidimensional-arab-poverty-report-arabic_0.pdf

العمالية. بالطبع هناك نقابات عمالية ومهنية مستقلة، تجد في منظمات المجتمع المدني خير حليف، غالباً ما تقوم السلطات باستبعادها عن أي حوار، رغم المشروعية التمثيلية والمطالبات الحثيثة.

من هنا تسهم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية⁴ (ANND)، من خلال هذه الورقة، الى قراءة دوافع انخراط منظمات المجتمع المدني في حوار اجتماعي متعدد الأطراف مع الدول، ومبررات عدم اهتمام جزء كبير من هذه المنظمات بهذا النوع من الحوار الذي يركز اليه ولو نظرياً في تغيير النهج الاقتصادي وتبعاته الاجتماعية للدولة. وتمت هذه القراءة بشكل تشاركي من خلال مجموعة من الموائد المستديرة التي نظمت في الدول المستهدفة (المغرب، تونس والأردن) بمشاركة منظمات مجتمع مدني ناشطة في هذه الدول، بالإضافة الى عدد من اللقاءات الفردية مع خبراء محليين.

تركزت النقاشات حول أربع محاور رئيسية:

- فهم منظمات المجتمع المدني للحوار الاجتماعي وجدواه.
- الأطر القانونية وغير القانونية المتاحة للحوار الاجتماعي
- علاقة منظمات المجتمع المدني بأطراف الحوار الاجتماعي
- لأي سبب يجب ان تنخرط منظمات المجتمع المدني في الحوار الاجتماعي وفي أي اطار

سيعرض التقرير ثلاثة حوارات وطنية في كل من المغرب وتونس والأردن تجيب على هذه المحاور، بلغة وخطاب ممثلين عن منظمات المجتمع المدني في كل من هذه البلدان.

⁴ www.annd.org

الخلفية

تنطلق منظمات المجتمع المدني اجمالاً من خلفية حقوقية، تستند بشكل رئيسي على المواثيق الدولية التي تحترم حقوق الانسان، وتشكل الضمانة الأساسية لمشاركة المواطنين بشكل او بأخر في إدارة الشأن العام، وهو تحديداً ما اقرته المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان "لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية".

وفي نص المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان على: "لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له، من خلال الجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية." تظهر الإرادة العالمية في اشراف الجميع في الجهود الوطنية من اجل ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بكرامة وحرية لكافة المواطنين.

وقد أكدت الصكوك الدولية تمسكها هذه الثقافة من خلال العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان⁵، وكذلك فعلت منظمة العمل الدولية من خلال اتفاقية بشأن الحريات النقابية رقم 87⁶ والاتفاقية رقم 98 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية⁷، والمعاهدة الدولية بشأن الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف للعام 2002، حيث أشار الى: "وإذ يشدد على أن الشركاء الاجتماعيين منفتحون على الحوار وأنهم يعملون في الميدان مع المنظمات غير الحكومية التي تتقاسم نفس القيم والأهداف وتتابعها بطريقة بناءة؛ تدرك فرص تعاون مكتب العمل الدولي مع المجتمع المدني بعد إجراء المشاورات المناسبة مع الأطراف الثلاثية"⁸

اما عربياً فقد كان نص المواد 37 من الميثاق العربي لحقوق الانسان لعام 2004 واضحاً حين اعتبر ان "الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان الأساسية وعلى جميع الدول أن تضع السياسات الإنمائية والتدابير اللازمة لضمان هذا الحق، وعليها السعي لتفعيل قيم التضامن والتعاون فيما بينها وعلى المستوى الدولي للقضاء على الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وبموجب هذا الحق لكل مواطن المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية والتمتع بمزاياها وثمارها." لتعود المادة 38 لتؤكد على مسائل إضافية تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية "لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف له ولأسرته ويوفر الرفاهية والعيش الكريم من غذاء وكساء ومسكن وخدمات وله الحق في بيئة سليمة وعلى الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة وفقاً لإمكاناتها لإنفاذ هذه الحقوق."⁹ وقد كفل الميثاق العربي لحقوق الانسان حق تكوين الجمعيات وحق الشعوب في إدارة الشأن وحق الاحتجاج في المواد 24 و35.

⁵ <https://www.ohchr.org/Documents/Publications/CoreTreatiesar.pdf>

⁶ <http://www.ilo.org/ilolex/arab/docs/conv087.pdf>

⁷ <http://www.ilo.org/ilolex/arab/docs/conv098.pdf>

⁸ <https://www.ilo.org/public/english/standards/relm/ilc/ilc90/pdf/res.pdf>

⁹ http://aihr-iadh.net/pdf/international_conventions/regional/decisionduconseildelaliguearabe.pdf

وقد اتى الإعلان العربي بشأن الحوار الاجتماعي في البلدان العربية، الذي اقر في بيروت العام 2012، ليؤكد الثوابت لجهة الحق في التنظيم والتفاوض الجماعي، وليؤكد في الفقرة الثالثة المتعلقة بأهداف الحوار الاجتماعي على: "توطيد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة الازمات والتحديات التي تواجهها." ¹⁰ اما الفقرة 12 من نفس الوثيقة فقد أكد اعلان المبادئ العربي بشأن الحوار الاجتماعي على " لمجلس ولجان الحوار الاجتماعي ثلاثية التمثيل فتح الحوار مع مجموعات أخرى لشمول قضايا معينة خارج إطار قضايا العمل مثل حماية البيئة والمساعدات الاجتماعية" ان كل هذه الوثائق الدولية والعربية، تؤكد على مسألتين أساسيتين:

1- ان التنمية والمطالب الاقتصادية والاجتماعية، هي حقوق مكتسبة لكافة الشعوب، لا يمكن التخلي عنها او السماح بمسها في ظرف وتحت أي مسمى، وان هذه الحقوق تتعدى مسألة العمل وحقوق العمال، فسياسات التبادل التجاري، والاستثمار وقضايا الفساد والهدر وسياسات الضريبة، هي قضايا مجتمعية تتطلب جهود استثنائية لكافة هيئات المجتمع التي تحظى بمشروعية التمثيل.

2- ان تطور أداء المنظمات غير الحكومية من العمل في المساعدات الإنسانية، الى العمل في السياسات التنموية، أصبح واقع لا يمكن التغاضي عنه. وقد شهدت المنطقة العربية نماذج كثيرة على حوارات بادر لها منظمات غير حكومية عربية بالشراكة مع ممثلين حكوميين لمناقشة السياسات العامة. والوثائق التي تم استعراضها قاربت هذه المسألة بواقعية، مما يعلن عن تعديل مطلوب في النهج السائد واعتماد مشاركة المنظمات غير الحكومية بصفته فاعلاً اجتماعياً مؤثراً بالإضافة الى النقابات العمالية وممثلي أصحاب العمل.

لقد اضحى المجتمع المدني بمنظّماته كافة فاعل ناشط في الحياة العامة، وهو ما بدأت أوروبا والاتحاد الأوروبي باحترامه، عبر اعتماد المشاركة الندية للمنظمات غير الحكومية في الحوارات الوطنية والإقليمية. اما في العالم العربي، فقد أظهرت التطورات الأخيرة في المنطقة العربية، ان مطالب العدالة الاجتماعية تقع على رأس قائمة أولويات شعوب المنطقة، وقد ظهر هذا جلياً في مصر وتونس. والمؤشر الاخر هو تنامي الحركات الاحتجاجية للمطالبة بحياة كريمة ومستوى عيش لائق¹¹، او تصدياً لأي من السياسات الجائرة كقانون الضريبة في الأردن، وحركة المقاطعة الشعبية في المغرب، وملف النفائيات في لبنان، والمظاهرات التي تعم الأراضي العراقية.

ولعل الأسئلة التي تحاول هذه الورقة الإجابة عنها، تركز على رأي واهتمامات المنظمات غير الحكومية حول الحوار الاجتماعي، وفهم هذه المنظمات لجدوى الحوار الاجتماعي في المنطقة العربية، ام ان هذه المنظمات غير مهتمة اصلاً بالانخراط في هكذا حوار، وبالتالي هل تحولت منظمات المجتمع المدني الى

¹⁰ [http://alolabor.org/wp-](http://alolabor.org/wp-content/uploads/2012/01/1_Declaration_of_Principles_on_social_dialogue_in_the_Arab_countries.pdf)

[content/uploads/2012/01/1_Declaration_of_Principles_on_social_dialogue_in_the_Arab_countries.pdf](http://alolabor.org/wp-content/uploads/2012/01/1_Declaration_of_Principles_on_social_dialogue_in_the_Arab_countries.pdf)

¹¹الدليل المرجعي لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الفصل الثاني: الفاعلون، ص 41، الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية

للتنمية ANND، <http://www.annd.org/data/item/pdf/197.pdf>

حركات اعتراضية فقط؟ وكيف تقيم علاقتها بالأطراف الفاعلين في هذا الحوار كالتقابات ومنظمات أصحاب العمل والحكومة؟

تأتي هذه الورقة كجزء ضمن مبادرة أشمل، تهدف الى تعزيز مقومات الحوار الاجتماعي في المنطقة العربية وتركز على 3 دول هي المغرب، وتونس والأردن. وهي مبادرة ممولة من الاتحاد الأوروبي بالشراكة بين والاتحاد العربي للتقابات (ATUC) والاتحاد المتوسطي لمنظمات الأعراف Businessmed وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)، ومنظمة SOLIDAR

المنهجية:

تكمن أهمية هذه الورقة انها تحمل توقيع ممثلين عن المجتمع المدني في الدول المستهدفة، بالاستناد الى كافة المنهجيات البحثية والتشاركية. في الأجزاء اللاحقة للتقرير سيتم استعراض تقارير وطنية، تمت الموافقة عليها من قبل المنظمات التي ساهمت بتطويرها.

وقد تم الاستعانة بالمنهجيات التالية:

الطاولة المستديرة: تم تنظيم طاولة مستديرة في كل من الدول المستهدفة، دعي اليها منظمات غير حكومية محلية. وقد ناقشت هذه الطاولة المحاور الأربع المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني في الحوار الاجتماعي:

- فهم منظمات المجتمع المدني للحوار الاجتماعي وجدواه.
- الأطر القانونية وغير القانونية المتاحة للحوار الاجتماعي
- علاقة منظمات المجتمع المدني بأطراف الحوار الاجتماعي
- لأي سبب يجب ان تنخرط منظمات المجتمع المدني في الحوار الاجتماعي وفي أي اطار

البحث المكتبي: وقد حدث ذلك على مرحلتين، المرحلة الأولى كانت قبل الطاولة المستديرة، بهدف فهم الخلفية النظرية والاطار القانوني المحلي بالإضافة الى السياق التاريخي، والمرحلة الثانية كان للتعلم في التفاصيل التي تم استعراضها وتصحيح بعض المعطيات.

المقابلات الفردية: بالإضافة الى الطاولة المستديرة، فقد تم اختيار مجموعة من النشطاء والخبراء للقائهم والوقوف عند وجهة نظرهم في انخراط المجتمع المدني في الحوار الاجتماعي من عدمه. مستخدمين نموذج موحد لهذا الغرض.

وبعد وضع التقرير الوطني، تم اشراكه مع كافة المشاركين من ممثلين ات لمنظمات مجتمع مدني للوقوف عند ملاحظاتهم وللموافقة على مضمون التقرير.

اما الإطار الزمني فكان على الشكل الاتي:

- المغرب: تم تنظيم اللقاءات بالشراكة مع الفضاء الجمعي في الفترة الممتدة بين 2018\4\30 و2018\5\2

- اما الأردن: فقد ساهمت كل من اتحاد المرأة الأردنية ومركز الفنيق في تنظيم هذه اللقاءات بتاريخ 24-25\6\2018

- اما تونس فقد عقدت اللقاءات بتاريخ 2018\7\25-23 بالشراكة مع جمعية تونس الغد

سيتم ارفاق لائحة اسمية بالمنظمات التي شاركت في الطاولة المستديرة في اخر التقرير.

تقارير المشاورات الوطنية

تقرير المملكة المغرب

- معلومات أساسية.
- الخلفية
- نتائج المشاورات مع ناشطي وناشطات منظمات المجتمع المدني
- خلاصة

المملكة المغرب



معلومات أساسية:

- عدد سكان المغرب 36.2 مليون نسمة
- اجمالي الناتج المحلي: 109.12 مليار دولار¹²
- حصة الفرد من الناتج المحلي: 3014 دولار أميركي
- نظام الحكم: ملكي دستوري ديمقراطي اجتماعي
- ان المغرب عضو في الأمم المتحدة منذ العام 1956، وهو بذلك ملتزماً بالاحكام العامة للإعلان العالمي لحقوق الانسان، وقد صادق على العهدين الخاصين بحقوق الانسان منذ العام 1979. غير ان المغرب لم يصادق على جميع الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية كاتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي رقم 87، غير ان الرقم التذني للاتفاقيات العمل الدولية التي صادق عليه المغرب (62 من اصل 189 اتفاقية) هو مؤشر لعدم احترام معايير العمل اللائق وضمن الاستقرار الاجتماعي.

¹² <https://ar.tradingeconomics.com/morocco/gdp>

الخلفية:

ظهر الحوار الاجتماعي الفعلي في المغرب في العام 1996 مع التوقيع على اعلان ثلاثي، ما أدى الى اطلاق حوار اجتماعي حقيقي في البلد. وحتى العام 2000، تم التوصل الى عدد من الاتفاقيات الثلاثية (الحكومة والتحكيم والتقييم)، وفي العام 2003 (مدونة الشغل والحماية الاجتماعية)، ومدونة الشغل والتعويض عن فقدان الشغل في العام 2014، وفي العام 2015 التأمين الصحي من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ليشمل العناية بالأسنان. وتوقفت عجلة الحوار الاجتماعي عند هذه الخطوات الخجولة، علماً ان اتفاق عام 2011 شمل عناصر عديدة لم يتم الاستجابة لها حتى اليوم.

تشير التقارير الى ان التوترات بين الحكومة والنقابات، كانت حائلاً اما أي اتفاقيات جديدة، غير ان النقد الأساسي الذي توجهه النقابات للحكومة هو غياب المشاورات او المفاوضات المنتظمة مع الشركاء الاجتماعيين. حيث يجتمع الشركاء الاجتماعيون بوتيرة اقل من المنصوص عليها، على سبيل المثال اشارت تقارير منظمة العمل الدولية ان لجنة المفاوضات الجماعية اجتمعت فقط ست مرات بين العامين 2007 و2014.¹³

يعتقد الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ان اللجان الثلاثية غير مفعلة، وانها غير موجوده سوى على الورق، كما انها لا تملك اجندة وخطة عمل. كما ان غياب الخبراء في مجالات المتفاوض وغياب الحافز لانخراط المؤسسات بحيث يتم احترام نديتها وسلطتها التمثيلية.¹⁴

وعلى الرغم من وجود مؤسسات أخرى ترعى الحوار الاجتماعي ولو بشكل متخصص، ولكنها لا تحظى باحترام وتقدير الدولة بمؤسساتها، وخير مثال على هذه المؤسسات هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث يعتقد معظم الشركاء الاجتماعيين بجودة عملة ومنانة تقريره المتعلقة بالحماية الاجتماعية. وعلى الرغم من انها مؤسسة حكومية غير ان الحكومة لا تأخذ بهذه التقارير.

وبالحديث عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المغرب، ففي صلب تكوينه هناك شرائح مجتمعية ممثلة، كالنقابات واتحادات أصحاب العمل، وهناك تمثيل للجمعيات التي تعنى بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبيئية¹⁵، غير ان العديد من النقاد يأخذون على هذه الجمعيات انها لا تعبر عن وجع الشارع وهي تمثل صوت السلطة.

¹³ file:///C:/Users/PC/Downloads/MOR1202USA_EVAL-Final_2015-w-tmplts.pdf

¹⁴ file:///C:/Users/PC/Downloads/final%20EU%20%20study%20ARABIC%20VERSION%20%20SENT%20(1).pdf

¹⁵ http://www.ces.ma/ar/Pages/organisations.aspx

وبالإضافة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، هناك العديد من اطر الحوار الرسمية المتاحة والتي يمكن ان تؤدي الى تغييرات ولو جزئية في حال كانت فعالة، على سبيل المثال:

- مجلس طب التشغيل والوقاية من المخاطر المهنية المقترح والآراء
- لجنة مختصة ثلاثية التكوين تعنى بتتبع التطبيق السليم للأحكام القانونية المتعلقة بالشغل المؤقت
- التطبيق السليم لمقتضيات الباب الثاني من مدونة الشغل
- المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل
- اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة¹⁶

بالإضافة الى هذه اللجان، هناك لجان لم يجر ذكرها في التشريع، مثال على ذلك اللجنة الثلاثية الأطراف المكلفة بالتشاور حول معايير العمل الدولي.

بالإضافة الى ذلك يشارك الشركاء الاجتماعيين ايضاً في مؤسسات حكومية هي التالية:

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- الوكالة الوطنية للتأمين الصحي
- الصندوق المغربي للتقاعد
- اللجنة التوجيهية للامتثال الاجتماعي
- مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
- اللجنة المركزية لعقود التدريب الخاص.

يعتبر العديد من الخبراء ان المسار الذي اتخذه المغرب لنفسه ابان سنوات الرصاص وانتقال الحكم الى الملك محمد السادس، وتشكيل هيئة الانصاف والمصالحة كلجنة وطنية للحقيقة والانصاف والمصالحة - تلك اللجنة التي تشكلت من رئيس و16 عضواً، نصفهم من أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والنصف الآخر يمثلون تجارب وتخصصات متنوعة يجمعها الاهتمام بحماية حقوق الإنسان وهم بغالبهم يمثلون منظمات للمجتمع المدني.¹⁷

وفي الموقع الالكتروني للهيئة، ترد كلمات لأول رئيس للهيئة إدريس بنزكري يقول "لا ينحصر الامر في تقاسم معرفة ما حدث في الماضي وإعادة تملكه، بل يتعداه عبر الجدل البناء الى التحفيز حاضراً، على ابداع معايير وقواعد عيش مشترك، يسهم الجميع من خلالها في بناء المستقبل." وبالفعل فقد اتى تقرير الهيئة ليشكل حجر المدماك في انصاف الضحايا وجبر الضرر من جهة، ولكن ايضاً وضع خارطة طريق

¹⁶القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل

¹⁷ http://www.ier.ma/rubrique.php3?id_rubrique=109

حقيقية للتحويل الديمقراطي والإصلاح التشريعي والسياسي والاجتماعي. وقد شكل عمل هذه اللجنة وتقريرها¹⁸ نموذج للمنطقة العربية.

نتائج المشاورات مع ناشطي وناشطات منظمات المجتمع المدني:

المحور الأول: تعريف الحوار الاجتماعي:

عرف المتدخلون الحوار الاجتماعي على انه كل نوع من المفاوضات والمشاورات لتقديم مشاريع ومطالب تهم الحياة الاجتماعية و التي تتعلق بظروف وشروط العمل والقضايا ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وتمت الإشارة لدور الحوار الاجتماعي في تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة ودوره الفعال في الحفاظ على السلم الاجتماعي، ويتميز بشكلين إما تنائي (اصحاب العمل وممثلي العمال) أو حوار ثلاثي (تدخل الحكومة كطرف ثالث) هنا ذكر نموذج وتركيبية الحوار الاجتماعي في منظمة العمل الدولية الذي يمثل المرجع الدولي.

وبالتطرق لتطور الحوار الاجتماعي بالمغرب انقسم المتدخلون إلى فريقين فريق يرى أن الحوار الاجتماعي كان دائما حاضرا خصوصا في أوقات الأزمات بينما يرى الفريق الثاني أن أول تجلي حقيقي للحوار الاجتماعي كان في جولة فاتح غشت 1996 التي أفرزت أول تصريح مشترك بين الحكومة والنقابات واصحاب العمل بعد حوار دام شهرين، من 3 يونيو إلى فاتح غشت 1996، واستغرق حوالي 70 ساعة للاتفاق على منهجية وآليات الحوار، وكذا القضايا والمحاور ذات الاهتمام المشترك. وتمت الإشارة إلى أن هذا التصريح، وما تبعته من اتفاقات اجتماعية في سنة 2000 و 2003 و 2004، يبقى أرضية صالحة لمعالجة كافة القضايا الاجتماعية.

ورأى المتدخلون أن الحوار الاجتماعي يخاض فقط مع النقابات الأكثر تمثيلية وأكد المتدخلون على أن من أسس نجاح الحوار الاجتماعي يجب أن تتمتع الأطراف المشاركة النقابات في ها الحالة بالتمثيلية والاستقلالية والحرية ويجب أن يشمل أطراف أخرى بحكم أن النقابات أصبحت تبتعد شيئا فشيئا عن الأفراد واتجاههم إلى جمعيات المجتمع المدني كبديل أصبح يفرض نفسه بقوة على الساحة الاجتماعية لا من حيث قربه أو تأطيره أو تعيّنته للأفراد .

¹⁸ http://www.ier.ma/rubrique.php3?id_rubrique=316

المحور الثاني: جدوى الحوار الاجتماعي:

رأى المتدخلون أن الحوار الاجتماعي ويدعى له في الأزمة لطرح بعض القضايا في غياب رؤية مسبقة لنتائج، في بعض الحالات يكون حوارا تكتيكيا لإظهار ضعف النقابات وهيمنة الدولة، ويتجلى الإشكال الرئيسي في ضعف الرؤية لدى النقابات وتبعية القيادات النقابية للدولة واستغلالهم المناصب لقضاء المصالح الشخصية وقد أصبحت النقابات لا تمثل منخرطيه وتعاين من أزمة التأطير وأزمة ثقة، مما أدى إلى عدم تحقيق أهدافها.

وان توجه الدولة نحو الخصخصة انعكس سلبا على النقابات وفي سياق الحديث عن جدوى الحوار الاجتماعي، فقد اجمع الحاضرون على انه نظريا مجدي لكن ليس عمليا بحكم عدم تنفيذ الاتفاقات، في تفاعل المتدخلين تم النظر في معوقات الحوار الاجتماعي بالمغرب الذي تمثله النقابات في غياب الديمقراطية الداخلية داخل أغلب المنظمات النقابية، وسيادة الرأي الوحيد، والانفراد بالقرار من طرف الشيوخ الخالدين لهذه المنظمات، بالإضافة إلى صورية الأجهزة وعدم احترام المبادئ المعلنة وعلى رأسها الديمقراطية والتناوب على الزعامة، مما أثر بشكل كبير على أداء النقابة وقزّم من دورها الاجتماعي وحولها إلى وكالات للارتزاق والاعتناء وتحقيق مصالح شخصية دنيئة على حساب قطاعات عريضة للعمال، كما ساهم أيضا في نفور وعزوف أطر نقابية شابة لها مواقف نضالية بارزة بعد تعرضها للإقصاء الممنهج من طرف الزعماء التاريخيين المتربعين على عرش المركزيات النقابية، هذا الإقصاء والتهميش جعل الكثير منهم ينسحبون انسحابات جماعية، لكن الحوار الاجتماعي ليس اختيار بل ضرورة أصبحت تفرض نفسها. يشهد المغرب مؤخرا (حركة مقاطعة بعض المنتوجات الاستهلاكية) وخير دليل على تحول الحراك الاجتماعي الى ممثليها الحقيقيين، الناس، لكن لضمان جدواه يجب ضمان قوة النقابات بالإضافة للجمعيات والتلاحم حول كل ملف مطلبية على حدة والقطع مع الممارسات السائدة وإدراج جمعيات المجتمع المدني التي وان كانت حاليا خارج الحوار الاجتماعي إلا أنها أكثر قربا من الأفراد وتعكس حاجاتهم وتطلعاتهم وأيضا باستغلال كل آليات المحاسبة التي توفرها البيئة القانونية بالمغرب .

المحور الثالث: لماذا نخرط في الحوار الاجتماعي:

في أكد المتدخلون على أنه مسؤولية اجتماعية وطنية و جماعية وانه لا مناص من خلق حوار اجتماعي حقيقي يشمل كل الأطراف ويتطرق بجانب قضايا الشغل إلى القضايا الأخرى (البيئية. النساء. الأطفال....) وان العدالة الاجتماعية تعد طموحا مجتمعيا يُعتمد في تحقيقه على التراكم الإيجابي والتقييم المستمر وان ثقافة الحوار متأصلة في المدركات الجماعية في المغرب وذهب بعض المتدخلين إلا أن الدولة ومن خلال الدستور أسست لبيئة قانونية ستساعد مستقبلا على تطور الحوار الاجتماعي بدورها كمسألة له ستعطي فرصة اكبر لإيجاد صيغة مناسبة للحوار وأكدوا انه حان الوقت للتلاحم بين الحركة النقابية والحقوقية وتقادي الصراع لتقوية أطراف الحوار وإعطاء نفس جديد و القطع مع الفساد داخل هاته التنظيمات وان الخصخصة بالمغرب قد أضعفت القطاع العام وان الدفاع عنه مسألة استراتيجية ويجب فتح حوار أفقي بين النقابات بعضها البعض وباقي المكونات قبل الحوار العمودي .

المحور الرابع ماذا نحتاج كي ننخرط في الحوار الاجتماعي:

اجمع المشاركون على ضرورة فتح نقاش جاد ومثمر، وتم التذكير أن هناك تقدم نظري حول الحوار الاجتماعي خصوصاً في الخطاب الملكي والمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية بنسخه الثالث، لذا وجبت الدعوة إلى التفاعل بين كل الأطراف وتكاتف الجهود و التكتل وبحث الإمكانيات، والعمل على حوار راجح- راجح، وإشراك جمعيات المجتمع المدني لا سيما (الجمعيات الديمقراطية) لأنها أصبحت تفرض نفسها بقوة، بحكم اصطدامها مع القيادات النقابية داخل المشروع الواحد الذي هو العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية عبر حوار اجتماعي يضم كل الأطراف وضرورة إيجاد صيغة توافقية للم الشمل وتنظيم المشاركة وتحديد نقط التدخل لإيجاد خطة عمل متكاملة للوصول لنفس الهدف .

وقد أشار المشاركون الى عدد من التوصيات التي يعبرونها مدخلاً حقيقياً للنهوض بحوار اجتماعي، يتمتع بمواصفات الاستقلالية وحسن التمثيل، اهمهما:

- نداء إلى خلق حوار اجتماعي مدني مع الدولة
- مبادرة من اجل انخراط المجتمع المدني في الحوار الاجتماعي
- العمل على وضع تصور لكيفية ولوج الجمعيات للحوار الاجتماعي
- اقتراح قانون لمأسسة الحوار الاجتماعي
- التنسيق مع مؤسسات البحث العلمي والإعلام كأول مرحلة قبل التوجه للنقابات والأحزاب للمساهمة
- اقتراح الفضاء الجمعي كفضاء للانطلاق الحوار الاجتماعي المدني

خلاصة:

خطى المغرب في العقدین الأخيرین خطوات باتجاه حوار اجتماعي منتج، غير ان ثقافة الحوار الاجتماعي لم تنرسخ كخيار استراتيجي لدى الدولة وأجهزتها، ما يجعل الشركاء الاجتماعيين اقل حماسة وأكثر عدائية.

لم تتوافق درجة تنفيذ الحوار الاجتماعي مع توقعات الشركاء الاجتماعيين، اذ تعتقد الحكومة ان دور الحوار الاجتماعي هو دور استشاري بحت، في حين يراه الشركاء الاجتماعيين علاقة تفاعلية ندية للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو الامام.

في شكل مواز، لم تعر المنظمات غير الحكومية الاهتمام الكافي بالحوار الاجتماعي، نظراً لعدم قناعتها بالنقابات الحالية كشركاء استراتيجيين، وعم ثققتها بالدولة لجهة تسيير الحوار. ما دفعها للانكفاء جانباً مترجين لا اكثر، معترضين لا مبادرين. ويعتقد كثر ان ضعف الموارد وتضييق البيئة التمكينية لهذه الجمعيات، لا يسمح لها من التدخل كما يجب ان ارادت التدخل.

ولعله من الفيد الاستفادة من خطاب الملك في الذكرى التاسعة عشر لجلوسه على العرش، فقد خصص فصلاً مهماً من خطابة للحديث عن قضايا الامه بما في ذلك أهمية الحوار الاجتماعي، فأكد " الحوار الاجتماعي واجب ولا بد منه، وينبغي اعتماده بشكل غير منقطع"¹⁹ وهو يشكل نقلة نوعية يجب التمسك بها والبناء عليها وفي اقرب وقت.

¹⁹ <https://ahdath.info/408934>

تقرير الجمهورية التونسية

- معلومات أساسية.
- الخلفية
- نتائج المشاورات مع ناشطي وناشطات منظمات المجتمع المدني
- خلاصة

الجمهورية التونسية



معلومات أساسية:

- عدد السكان: 11.4 مليون نسمة
- اجمالي الناتج المحلي: 40.26 مليار دولار²⁰
- حصة الفرد من الناتج المحلي: 3531.6 دولار امريكي
- نظام الحكم: لفي الجمهورية التونسية الثانية ، تم تعريف نظام الحكم حسب الدستور الجديد على أنه "نظام مزدوج". يُعرف هذا النظام أيضاً باسم "النظام الرئاسي البرلماني" و "النظام شبه الرئاسي". يجمع هذا النظام بين النظام الرئاسي والبرلماني بمشاركة الرئيس ورئيس الوزراء في إدارة الدولة.
-
- انضمت تونس الى منظومة الأمم المتحدة مباشرة بعد الاستقلال في العام 1956، وسعت منذ عهد الاستقلال بناء نموذج للدولة المدنية العصرية، فكانت سباقة في الانضمام الى العهدين الدوليين لحقوق الانسان في العام 1969²¹، بل الى اغلب الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان. وقد صادقت تونس ايضاً على كافة اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وبحسب وزارة الشؤون الاجتماعية، انضمت

²⁰ <https://ar.tradingeconomics.com/tunisia/indicators>

²¹ https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=178&Lang=AR

الوطني في تونس، فبالإضافة الى الاتحاد التونسي العام للشغل، أنظم كل من الهيئة الوطنية للمحامين، لاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان. وقد حاز على أثرها هذا الرباعي، على جائزة نوبل للسلام.

يظهر ما تقدم قيمة الحوار الاجتماعي وفاعليته في تخطي الازمات الكبار، ويظهر جلياً وبلا شك، قيمة مشاركة منظمات المجتمع المدني في هكذا حوار، خاصة ان منطلقاتها في الأساس ليس الوصول الى السلطة، بل الدفاع عن حقوق كافة المواطنين والمواطنات.

لقد عكس الدستور التونسي هذه الروحية فقد اقر في المادة 35 حرية تأسيس النقابات والجمعيات، والمادة 36 الحق في التنظيم النقابي والاضراب، والمادة 37 حرية تنظيم الاجتماعات والتظاهر السلمي. اما القوانين التونسية، فقد تطورت بشكل كبير بعد ثورة 2010، فعلى سبيل المثال لا الحصر، لقد كان القانون رقم 154 للعام 1959 الخاص بالجمعيات²⁷، لا يعترف بمبدأ الاشهار في تكوين الجمعيات، ويعطي الحق لوزير الداخلية تعطيل أي تأسيس، او حتى الطلب بمقاضاة أي جمعية بناءً على معايير فضفاضة كالاخلاق الحميدة مثلاً. فيما نص المرسوم رقم 88 للعام 2011 في "الفصل 3 - تحترم الجمعيات في نظامها الأساسي وفي نشاطها وتمويلها مبادئ دولة القانون والديمقراطية والتعددية والشفافية والمساواة وحقوق الإنسان كما ضبقت بالاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجمهورية التونسية"²⁸ وهو حتماً نقلة نوعية النظر الى الدور والغايات التي تعمل عليها منظمات المجتمع المدني، ويؤكد على الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني في المساهمة في حوار متعدد الأطراف فعال وبناء.

صادق مجلس نواب الشعب التونسي في العام على قانون لإحداث "المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وضبط مشمولاته وكيفية تسييره"²⁹ وهو اذ لم يسمي الجمعيات كمشارك فاعل في الحوار، غير انه لا منع الاستفادة من الخبرات التونسية إذا لزم الامر. وبالتالي، فقد يكون هذا المجلس البديل الفعلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لقد كان هذا المجلس قائم على أرض الواقع حتى عام 2011، بيد أن الدستور الجديد لم يمنح تمديدا لوجود هذا المجلس. نظراً لصلاحياته الموسعة.

وعلى الرغم من أهمية المجلس الوطني للحوار الاجتماعي والأمال المبنية عليه، هناك هياكل أخرى واطر متخصصة للحوار الاجتماعي، أهمها:

- لجنة تسوية النزاعات الوطنية
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- مجلس الصندوق الوطني للتأمين على المرض
- الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

وعلى الرغم من غياب المعلومات الشاملة لواقع الحوار الاجتماعي على كافة الصعد، غير ان ما تؤكد الأوراق البحثية، مرحلة ما بعد الثورة، عززت قدرة كافة الأطراف على الحوار المتساوي، اكان هذا الحوار حواراً ثلاثياً، ام ثنائياً كان ام محلياً. والحقيقة ان اغلب الظن ان المبدأ العام لهذه اللحظة في تاريخ

²⁷ <http://wrcati.cawtar.org/assets/documents/pdf/Loisassociation1959.pdf>

²⁸ http://www.legislation.tn/detailtexte/D%3%A9cret-loi-num-2011-88-du-24-09-2011-jort-2011-074_2011074000882

²⁹ http://www.arp.tn/site/projet/AR/fiche_proj.jsp?cp=90561

تونس يقوم على قاعدة، "ليس ملائمة الحوار الاجتماعي مع الواقع الجديد، بل القطع مع الماضي وإعادة بناء حوار اجتماعي على أسس جديدة تستند إلى الآفاق الواسعة التي أتيحت في مجال الحريات والديمقراطية وما توفّره من امكانيات فتح مشاورات واسعة واتخاذ الاجراءات اللازمة فيما يتعلّق بالديمقراطية الاجتماعية".³⁰

نتائج المشاورات مع ناشطي وناشطات منظمات المجتمع المدني:

المحور الأول: تعريف الحوار الاجتماعي:

اتفق المشاركون والمشاركات على أن المناخ الاجتماعي التونسي تغير إبان الثورة (١٤ جانفي 2011) فشهدنا طفرة في عدد الجمعيات والمنظمات التي تنشط في المجتمع المدني قد تصل إلى ٢١٠٠٠ جمعية في 2018. وأكثر ما يميز هذه الجمعيات أنها فتيّة، طموحة، محايدة للدولة، ومن هنا تستطيع مساهلة الدولة، هذه الجمعيات تكون ناشطة عندما تكون النقابات والدولة غائبة.

يعتقد المشاركون والمشاركات، أن المجتمع المدني يلعب دور هام في تقريب وجهات النظر ومساعدة المجتمع على إيجاد التوازن. لا أدل على ذلك من الرباعي الراعي للحوار الذي أحرز على جائزة نوبل في 2015، على دوره القيادي في إدارة حوار شامل فاعل وسلمي.

كما أكد المشاركون والمشاركات على الدور الاستشراقي للمجتمع المدني، كذلك الدعوة والتأثير على القرارات والمشاركة في صياغة القوانين. يعتبر الحوار الاجتماعي خيار استراتيجي بعد الثورة، حيث ان الدولة تدعم الحوار والتشاركية في الخطة الوطنية. كما يعتبر أحد الخبراء على أن الحوار الاجتماعي آلية تقاوضية ذي صبغة استشارية، تنهض بالمجتمع ولها تأثير كبير على أخذ القرارات وتشكيل السياسات، وبذلك يمثل الحوار الاجتماعي آلية تسهل التفاوض الاجتماعي، ويشير المشاركون الى النجس الاقتصادي والاجتماعي، الذي كان يعتبر ركيزة من ركائز الحوار و التواصل ما بين المجتمع المدني والحكومة حيث ان هذا المجلس كانت له صلاحية النظر في كل مشاريع القوانين في المجال الاقتصادي و الاجتماعي هذا المجلس وقع حله بموجب دستور 2014

أعرب البعض الآخر أن عمل الجمعيات ما زال في بدايته. رغم أن العدد الهائل للجمعيات إلا أنه القليل منها فعّال ومؤثر في المجتمع. فهذه الجمعيات تنقصها الموارد المالية والبشرية اللازمة. كما لاحظ أحد المتدخلين أنه عندما تعمل الجمعية لوحدها لا يكون لها الثقل اللازم والنجاعة المطلوبة فعلى هذه الجمعيات أن تجتمع مع بعض في شبكات لتكون أكثر فعالية. وتكمن المشكلة الحقيقية في المنافسة داخل الجمعيات ما يؤدي الى ابتعادها عن الأهداف التي وضعت لأجلها. اصف الى هذا، فان النسيج الجمعياتي في تونس ناشئ ومتنوع ومنكون أغلبه من جمعيات صغرى بالإضافة إلى افتقاره للشفافية في التصرف الإداري والمالي وللديمومة والاستمرارية في العمل

³⁰ <https://www.tuess.com/echaab/15385>

المحور الثاني: جدوى الحوار الاجتماعي:

اتفق المشاركون والمشاركات، على غياب إطار قانوني يسهل عمل هذه الجمعيات الفتيّة. بل أكدوا على وجود شغور تشريعي. إذ لا يوجد إلا قانون ١٩٨٨ الذي تم تنقيحه في العام ٢٠١١ و الذي ينظم عملها لكن في الواقع يكبله. كما بيّن أحد الخبراء أن مسار الحوار الاجتماعي تنقصه الآليات القانونية.

لكن هذا لا يمنع وجود بعض الآليات التي تسهل عمل الجمعيات. فقد تم إحداث منصة للتفاعل بين المجتمع المدني ومجلس نواب الشعب (2018)، المرصد الوطني للجمعيات، إفادة، ومرصد الجمعيات للتنمية المستدامة بكل وزارة.

رغم وجود الأطر القانونية من أجل الحوار الاجتماعي إلا أن هناك سياسة انتقائية لتشريك بعض الجمعيات وتغيب جمعيات أخرى، فمثلا الخطة الوطنية لأهداف التنمية 2030 اختارت الدولة تشريك بعض المنظمات دون غيرها، كذلك مخطط التنمية 2016-2020 تم إعداده باستشارات صورية غير فعلية. كما اشار أحد المتدخلين أن الأطر موجودة لكنها غير فعالة ومجهولة من قبل البعض.

وبشأن النقابات فإن انخراطها في الحوار الاجتماعي شيء مفروغ منه فهي من أعمدة هذا الحوار. لكن منظمات المجتمع المدني يكون انخراطها بصفة انتقائية من طرف المؤسسات الدولية، القرارات التي تنجر عن هذا الحوار هي قرارات جدية ومسموعة وملزمة لجميع الأطراف في أغلب الحالات.

كما اشار أحد المتدخلين أنه عندما يقع تشريك بعض ممثلين الدولة في تظاهرات مع المجتمع المدني كالورشات يكون الحضور فيها متواضع. ويقع التعامل مع المجتمع المدني بشيء من التعالي وكذلك باحتراز يصل في بعض الحالات إلى عدم الثقة. كما ان ازمة الثقة هذه نتج عنها تضيق من الحكومة على الجمعيات من حيث مصادر التمويل

المحور الثالث: لماذا نخرط في الحوار الاجتماعي في ظل نقابات قوية:

صرح المشاركون والمشاركات أن، في تونس، يعتبر اتحاد الشغل أقوى نقابة للعمال فهو منظمة وطنية عريقة. فقد لعب دور كبير في الحياة الاجتماعية والسياسية. كما أن الاتحاد العام التونسي للشغل شريك للدولة وجزء منها وله دور فعال ومفصلي لا يمكن نكرانه. هنا انقسمت الآراء إلى من يرى أن الإتحاد قائم بدوره في الدفاع على منظوريه بينما يرى الفريق الآخر إلى أنه تجاوز دوره.

فمثلا بعد الثورة دفع الاتحاد التونسي للشغل الرأي العام إلى تبني خيار المجلس التأسيسي، فكانت 3 سنوات ضبابية في تونس ساهمت في انهيار الاقتصاد التونسي. كما أن الاتحاد في السنوات الأخيرة تجاوز دوره بتدخله في سياسات الدولة ومطالبته بإقالة وزراء وتشريك آخرين، إضافة إلى ذلك اتسم بعض أعضائه بالغرور والعظمة. اتفق جميع الحضور أن موارده المالية قوية جدا، تتمثل في اقتطاعات من الأجور ودعم

من الدولة ومداخل من أملاك على ذمته وشركات التأمين. فعلى المستوى المادي لا تضاهيه أي منظمة دولية أو جمعية، كما أن عدد المشتركين فيه كبير جدا. فمن هنا يستمد قوته.

كما صرح أحد الخبراء أن هناك محاباة بين الاتحاد والدولة. كما أنه توجد جهويات تحكم الإتحاد تاريخيا حيث تنحصر القيادات في بعض العائلات المعروفة. كذلك اتفق المشاركون أنه في الفترة الأخيرة تجاوز الإتحاد دوره وهو الدفاع عن حقوق منظوريه إلى مسائل سياسية، كما أن الإتحاد يركز على قطاعات دون أخرى كالصحة والتعليم الأساسي. ولم يكن فعالا في قطاع التعليم العالي مثلا وبما أن الطبيعة لا تحب الفراغ فقد قامت نقابة جديدة "إجابة" بالتفاوض مع الوزارة ووصلت إلى بعض الحلول.

يعتبر المشاركون أن العمل النقابي ضرورة في المجتمع، بل إن النقابات لها تأثير على القرارات الاقتصادية والاجتماعية. لكن في بعض الأحيان تساند النقابات قطاعات دون أخرى وتتجاوز مهامها الأصلي ألا وهو الدفاع عن منظوريها. ضعف النقابات أو عدم قيامها بالواجب أدى إلى ظهور نقابات جديدة منافسة.

من ناحية أخرى، نجد أن النقابات الوطنية لا تقبل بسهولة دور المجتمع المدني. فهي تعتبر أن الحوار الاجتماعي من صلب اختصاصها وكأن البساط سيسحب من تحتها، فانخرط المجتمع المدني سيقبل من سلطتها وسطوتها.

وقد لاحظ أحد المتدخلين أن هناك فجوة كبيرة بين المجتمع المدني والنقابات فهناك شبه قطيعة. فالنقابات لها ثقل وسلطة ولا تريد أن يشاركها المجتمع المدني في ذلك. عبر المشاركون أن التعاون مع الإتحاد يكاد يكون معدوما إلا في إطارات ضيقة. الاستثناء التعاون في مشروع SOLID* حيث دفعت المفوضية الأوروبية النقابات للتعاون مع المجتمع المدني في صياغة ميثاق للحوار الاجتماعي.

ان خلاصة هذه المحور، يقوم على تحديد موازين القوى في المجتمع المدني، فحيث ان الأطراف التي يجب ان تمثل الطبقات الاجتماعية، أصبحت بشكل مباشر وغير مباشر، شريكة في الحكم، لم يعد امام المجتمع المدني من خيار سوى التصدي لهذه القضايا والترافع عن حقوق الناس.

المحور الرابع ماذا نحتاج كي ننخرط في الحوار الاجتماعي:

استدل المشاركون بأمثلة حية عن المجتمع المدني التونسي ومشاركته في الحوار الاجتماعي عدة مرات لا أدل على ذلك الرباعي الراعي للحوار الحاصل على جائزة نوبل (2015) إمضاء وثيقة قرطاج الأولى والثانية تضم النقابات، الأحزاب ومنظمة المرأة (2016-2018).

من جهة أخرى، أكد المشاركون على أن وجود قطيعة بين المجتمع المدني ونقابة الأعراف. فهذه الأخيرة تنمهي مع الدولة وقد اقتصر الثروة على بعض العائلات التونسية دون غيرها عبر أجيال ولا زالت. كذلك

* SOLID : مشروع رائد لتعزيز الحوار الاجتماعي في جنوب البحر الأبيض المتوسط (2016-2018). هو برنامج نموذجي هدفه النهائي هو تعزيز حوار اجتماعي ديناميكي وشامل ومعزز من خلال تنمية قدرات النقابات وتظرائها في منظمات أرباب العمل ومنظمات المجتمع المدني.

نقابة الشغالين تتعامل مع المجتمع المدني بانتقائية وحسب المصالح. عدّد المشاركون بعض القضايا الوطنية التي تجعلهم يفكرون بالحوار الاجتماعي ألا وهي: التنمية المستدامة، مقاومة التطرف والهجرة الأقلية والفئات المهمشة، الإصلاح الجبائي، تشغيل الشباب، قضية التوزيع والانتفاع بالماء، التلوث البيئي، الفساد المالي...

حسب رأي بعض الخبراء، لم يقدّم المجتمع المدني بمبادرات جديدة، بمعنى أنه لا يكفي أن تنتقد السياسات بل يجب الإتيان ببدائل وتقديم الحلول ليكون المجتمع المدني دور فعال يجب أن يكون محلي، كذلك تجميعه في شبكات ليعطيه الثقل اللازم. وفي هذا الموضوع، بين الحاضرون أن وسائل التواصل الحديثة وخصوصاً شبكة التواصل الاجتماعي "فيس بوك" تشكل وسائل ضغط يستعملها المجتمع المدني للإلقاء الضوء على بعض القضايا المعتمدة.

الحوار الاجتماعي مبنى على موازين قوى فعلية سياسية، اجتماعية، إذا ترسخ المجتمع المدني فذلك يعطيه الثقل اللازم لقلب موازين القوى.

وقد أشار المشاركون إلى عدد من التوصيات التي يعتبرونها مدخلاً حقيقياً للنهوض بحوار اجتماعي، يتمتع بمواصفات الاستقلالية وحسن التمثيل، أهمها:

- ترسيخ ثقافة القبول بالآخر وإشراكه في الحوار. على مستوى إشراك المجتمع المدني في الحوار وكذلك القبول بالتعددية النقابية.
- إنشاء هيكل تنظيم إجراءات التفاوض.
- تجميع الجمعيات في شبكات لتكون أكثر فاعلية وتأثيراً وتبادل الخبرات.
- ضبط أطر فعالة للحوار الاجتماعي.
- ضبط نصوص قانونية تحدد كيفية التفاوض.

الخلاصة:

تعتمد تونس منذ ثورة جانفي ٢٠١١، نهجاً تشاركياً في إدارة الحكم، وأثبتت ان الفكرة السائدة للحكم في ترسيخ صورة الزعيم "الاب"، نموذج يمكن اسقاطه واستبداله مؤسسات ذات قدرة تمثيلية عالية كالرباعي الراعي للحوار، الذي أطياف المجتمع المدني المتنوعة.

وعلى الرغم من التحول السريع في أنظمة الحكم، وإقرار دستور جديد للبلاد، الذي ادخل مفاهيم وقيم العدالة الاجتماعية والمساواة والكرامة الإنسانية. وعلى الرغم من إقرار قوانين تدعم مبادئ العدالة الاجتماعية والحوار الاجتماعي. ورغم وضع الخطط الوطنية التي تكفل حق المساءلة والمشاركة. الا انه من الواضح ان الدولة التقليدية، في حال من الضياع في كيفية استثمار كل ما تم تطوير على الورق الى سلوك متجانس ودائم.

ولعل الالتباس حول دور رباعي المجتمع المدني، في مرحلة ما بعد انتخابات 2014، واستقرار النظام السياسي في البلاد، يجعل من دور المجتمع المدني بشكل عام ضبابي. فمشاركة عدد من وجوه هذا الرباعي في الحكومة، يهز الثقة في حياد منظماتهم. كما ان ثقافة الحوار الاجتماعي المرتبط حصراً بعالم العمل لا يحفز هذه المنظمات للانخراط الفعال في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والمواطنات.

اما الخلاصة الأخرى التي يمكن الوقوف عندها هو كثرة عدد المنظمات التي تم تأسيسها في تونس مرحلة ما بعد الثورة، علماً ان نسبة قليلة منها يمكن اعتبارها منظمات وطنية. هي منظمات فتية، لازالت في طور البحث عن الهوية والدور الوطني، وهي تحتاج الى مزيد من الوقت لكي تتبلور القضايا المحورية بالنسبة اليها، خاصة مع انخفاض المنح المالية التي تقدمها الدول المانحة لهذه المنظمات.

تقرير المملكة الأردنية الهاشمية

- معلومات أساسية.
- الخلفية
- نتائج المشاورات مع ناشطي وناشطات منظمات المجتمع المدني
- خلاصة

المملكة الأردنية الهاشمية



معلومات أساسية:

- عدد السكان: 9.8 مليون نسمة
- إجمالي الناتج المحلي: 40.07 مليار دولار³¹
- حصة الفرد من الناتج المحلي: 3238.3 دولار أمريكي
- نظام الحكم: ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي.
- انضمت الأردن الى منظومة الأمم المتحدة في العام 1955، وعلى الرغم من كثرة التحديات التي واجهت الأردن لجهة تقسيم فلسطين، ودخول الأردن في حروب مع اشقاء عرب ضد الاحتلال الاسرائيلي، غير انها لم تهمل السياق الدولي لجهة التزاماتها بحقوق الانسان، فالانضمام الى العهدين الدوليين لحقوق الانسان في العام 1975³²، وعلى الرغم من ان المادة 23 (فقرة و)³³ نصت على حرية العمل النقابي في حدود القانون، وصادق الأردن على 7 من اصل الافقيات الأساسية ال 8 لمنظمة العمل الدولية، باستثناء الاتفاقية رقم 87 الخاصة بالحريات النقابية وحق التنظيم العام. غير ان الأردن اصدق على الاتفاقية 144 بشأن المشاورات الثلاثية والاتفاقية 98 الخاصة بحق التنظيم والمفاوضات الجماعية. ما يجعل الأردن دولة قابلة بمبدأ الحوار مع الشركاء الاجتماعيين كافة.

³¹ <https://ar.tradingeconomics.com/jordan/gdp>

³² https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=178&Lang=AR

³³ https://www.constituteproject.org/constitution/Jordan_2014.pdf?lang=ar

الخلفية:

تواجه المملكة الأردنية منذ تأسيسها تحديات كثيرة كضمان الاستقرار وسط أجواء المنطقة المتقلبة؛ والتعامل مع أزمة اللاجئين؛ والحفاظ على النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل عن طريق الإصلاحات الهيكلية واعتماد سياسية مالية عامة مضبوطة. ما دفع بالحكومات المتعاقبة الى فرض سياسات اقتصادية تثقل كاهل المواطن الأردني بكافة طبقاته. فعلى سبيل المثال يتوقع ان يبلغ الدين العام 93.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بحسب مشروع موازنة 2018.³⁴

غير ان الشارع الأردني لم يعد يحتمل هذه السياسات بأعبائها، وقد تحرك اكثر من مرة لمواجهة، ابرزها في العام 2011 و شهر رمضان من العام الحالي، الامر الذي استجاب اليه الملك، بإقالة الحكومات، ومحاولة تشكل حكومات، تتعامل مع هذه التحديات.

لقد تطور الخطاب الرسمي الأردني حول أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني، ويظهر ذلك جلياً في الورقة النقاشية الملكية الخامسة للعام 2014 "تعميق التحول الديمقراطي"³⁵، حيث وردت كلمة مجتمع مدني 5 مرات في الورقة، وتحدثت حول أهمية الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني لتعزيز ممارسات الحوار والمساءلة والحق في الوصول الى المعلومات. وأكدت الورقة على أهمية الاستثمار في منظمات المجتمع المدني مع توسع واضح في فهم جلالته للمجتمع المدني وعدم حصره بالجامعات ومراكز البحث والقطاع الخاص.

ولعل واقع الحال، ان كافة عمليات الحوار الوطني الاستراتيجية، كانت تأتي في سياق أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية، وكما هي الحال في اغلب تجارب المنطقة، تعتقد الدولة ان الحوار يساعد على امتصاص نقمة الشارع، الا ان نموذج الأردن غالباً ما كان يستبق تشكيل لجان الحوار بإقالة الحكومة، لذا يعمل المجتمعون على إيجاد حلول للمستقبل، وليس الإشارة بأصبع الاتهام للماضي.

وعلى الرغم من انفتاح الأردن على عمل المنظمات غير الحكومية، واستحداث إدارة خاصة بتسجيل الجمعيات، وفي مرحلة التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية، استقادت منظمات المجتمع المدني في دفع عملية التحول والإصلاح السياسي في الأردن الى الامام، غير ان المعوقات القانونية كانت ومازالت مقيدة لعمل المجتمع المدني، خاصة الذي يعمل في مجال حقوق الانسان.

غير منظمات المجتمع المدني لعبت ادواراً متباينة في مختلف عمليات الحوار الوطني الكبرى التي جرت في مراحل التحول الديمقراطي منذ العام 1989، وقد تم اختيار ممثلو المجتمع المدني بصفاتهم الفردية وليس بصفاتهم التمثيلية، حيث انهم في الاغلب كانوا من النقابات والجمعيات النسوية. وقد يبدو من مجمل الدراسات، ان مشاركة المجتمع المدني في هذه الحوارات، تحتاج الى تطوير داخل المجتمع المدني نفسه، فهو

³⁴ <http://www.alquds.co.uk/?p=842469>

³⁵ <https://kingabdullah.jo/ar/discussion-papers/%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%8C-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%AA%D8%8C-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9>

مسلح بالاعتراض على السياسات الجائرة، بالإضافة الى المبادئ العامة التي يرغب في توفرها في أي من السياسات المقبلة، غير انه لا يمتلك لا تصوراً عاماً وشاملاً لحل أي من المسائل الملحة.

في المقابل، فقد عملت الدولة في الأردن على اشراك المجتمع المدني، متى دعت الحاجة، فعلى سبيل المثال، فقد كان المجتمع المدني مشاركاً فعالاً في صياغة تقرير المملكة ل VNR المراجعة الوطنية الطوعية، للتطور الوطني في تحقيق اهداف الالفية³⁶2030، وغيرها من اللجان ذات الطابع الاستشاري فقط. وتغيب كلياً عن الهياكل الداعمة للحوار الاجتماعي الوطني بصفقتها التمثيلية.

لقد استحدثت الأردن اذاً عدد من الهياكل والمؤسسات بهدف اجراء حوار اجتماعي على المستوى الوطني، غير ان واقع الحال ان أي من هذه المؤسسات هلا نشاط وتأثير في السياسات العامة للبلاد، ويعود احد الأسباب حتماً الى محدودية صلاحياتها. اما على المستوى القطاعي والمؤسسي، فالسمة الاجمالية ان أي شكل من اشكال التفاوض او الحوار الاجتماعي معدوم وغير موجود.

اما الهياكل الوطنية التي تدعم الحوار الاجتماعي في الأردن فهي:

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني³⁷، هذا المجلس الذي تأسس في العام 2007، بدعم وتشجيع من الاتحاد الأوروبي.
- اللجنة الثلاثية³⁸: وهي تنشأ بحسب قانون العمل المادة 52 منه، وتتألف من 9 أعضاء 3 أعضاء لكل من الشركاء الاجتماعيين والوزارة.
- وبالإضافة الى اللجنة الثلاثية، اقر قانون العمل تشكل هياكل مختلفة:
- لجنة تسوية الخلافات الوطنية 121-122
- لجنة تمديد الاتفاقيات الجماعية المواد المادة 43
- الهيكلية الدائمة للتفاوض الجامعي بين القطاعات
- سلطة الأجور
- لجان الصحة والسلامة المهنية المادة 85

لقد أظهرت احتجاجات شهر رمضان للعام 2018، الحاجة الملحة لقيام حوار اجتماعي حقيقي وفعال، وبأطراف غير تقليدية، حيث ان الأقطاب التقليديين للحوار الاجتماعي من أصحاب عمل ونقابات، لم يكن لديهم الدور الفعال والمؤثر في هذه الاحتجاجات، لذا فقد فرض المجتمع المدني (باستثناء عدد من النقابات) نفسه ممثلاً جدياً لحاجات الناس. وعلى الرغم من التشكيك الدائم في مدى تمثيلية ومشروعية المجتمع المدني في التفاوض باسم الناس، أنت هذه التحركات لتؤكد مشروعيته والروح المسؤولية العالية في متابعة القضايا الأساسية دون الخضوع لأي ابتزازات .

³⁶ <http://mop.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=268>

³⁷ <http://www.esc.jo/Contents/Council-Messagear.aspx>

³⁸

<http://www.mol.gov.jo/Echobusv3.0/SystemAssets/PDFs/AR/Laws/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%20%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%87%2015-7-2010.pdf>

نتائج المشاورات مع ناشطي وناشطات منظمات المجتمع المدني:

استضاف مركز الفينيق، المائدة المستديرة، بحضور مدير المركز الأستاذ احمد عوض، وممثلة اتحاد المرأة الأردنية السيدة آمنه الزعبي، ومشاركة عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني الأردني بتاريخ 25\6\2018.

المحور الأول: تعريف الحوار الاجتماعي:

يعتقد المشاركون ان الحوار الاجتماعي هو مطلب اساسي للمجتمع المدني، وهو احد الخيارات الاساسية التي لا بديل عنها من اجل تحقيق أهدافه وتحقيق دوره كشريك في رسم السياسات، وفي عملية التنمية وفي تعزيز حقوق الانسان، ومن هذا المنطلق تنبّهت معظم المنظمات الى أهمية هذا الحوار ويكمن التحدي في كيفية اجراء حوار جاد مع الحكومات على قاعدة تقديم مشاريع وأفكار بديلة.

ويعتقد بعض المشاركين ان مفهوم الحوار الاجتماعي جديد بالنسبة للأردن، فلسنوات طوال، كان الحوار يقوم على حوار أدوات الإنتاج، ومع الضعف المرافق لعمل النقابات وهيمنة الدولة عليها ووجود قيود على الجمعيات الحقوقية، ما انعكس سلباً على مدى فاعلية هذا الحوار، والحوار الاجتماعي هو حاجة مهمة وضرورية خاصة في غياب البرلمان. اما ما يسمى حواراً في الأردن، هو فقط لإرضاء منظمة العمل، التي تتنادى بضرورة ان يلتقي اطراف العمل لمناقشة قضاياهم.

المحور الثاني: جدوى الحوار الاجتماعي:

وفي الرد على هذا السؤال، يتسأل احد المشاركين، هل الحوار الاجتماعي يقاس بمأسسته ام بسمته؟ فاذا تحدثنا عن المأسسة، فلا حوار ممأسس ومنظم في الأردن، اما من ناحية السمة، فهناك سمة لكن بأي مضمون؟ ويؤكد ان المضمون السائد هو مضمون حكومي. اذاً نحن فهم يتحدثون بمنطق يختلف عن ما يتحدث به الشارع الأردني، فهم يتحدثوا عن القضايا الاجتماعية والجانب الاقتصادي بالمفهوم العامي، وبالنسبة لمفهوم الشعب وحاجاته فهي في مكان اخر، وهذا نلاحظه ببعض الحركات الاحتجاجية في بعض المناطق.

ويعتقد المشاركون، ان الحكومة نمطها بالحوار اما الهاء او تمبيع أي فكرة من خلال وبناءً عليها يتم رسم السياسات. اما الحوار مع الأحزاب السياسية، فقد فرض عليها ان تناقش فقط في مسألتين هما قانوني الانتخاب وقانون الأحزاب، وهذا ليس بحوار اجتماعي مثمر. الحوار في الأردن لأجل الحوار، وليس لأجل التوافق او الوصول الى نتائج، هذه هي المسه التي تغلب على كل تجربتنا في حوارنا مع الحكومة.

ويختلف عدد من المشاركين في الرأي، فالحوار الاجتماعي كمصطلح قد يكون حديثاً، ولكن كآلية، استعملها المجتمع المدني في السابق، المجتمع المدني يطمح ويساهم في الحوار الاجتماعي منذ التحول الديمقراطي وان كان بمسميات مختلفة، وكنا نعتبر انه من حقنا ان نتحاور مع الحكومة واستطعنا ان ننتزع هذا الحق

ونكرسه مثلاً في قانون الجمعيات الذي سحب في 2007 نتيجة ضغط المجتمع المدني، وبعد ذلك وُضع قانون آخر أقل سوءاً من السابق، لكن الحوار كان موجوداً وكان هناك لجنة الحوار الاجتماعي التي انبثقت عنها قانون الانتخاب والهيئة المستقلة للانتخاب وان كان سيئاً لكن كان هناك حوار.

المحور الثالث: لماذا ننخرط في الحوار الاجتماعي :

يؤكد عدد من المشاركين على الحق بالمشاركة في إدارة الشؤون العامة، وهذا حق مكفول في التشريعات الدولية أما في سياق التأثير الذي يمكن ان يقود الحوار الاجتماعي. ان منظمات المجتمع المدني في الأردن لها خصوصية وهي تقوم بدور أقوى من دور الأحزاب بوصولها الى المجتمع وتواصلها معه، ولها وجود ولها تأثير. هناك مجموعة قوانين وأنظمة وتعليمات تحد كثيراً من انه تنظيم حوار اجتماعي فعال، مثل قانون الاجتماعات، أنظمة الجامعات التي تؤثر على الشباب، وقانون الجرائم، ووجود قانون محكمة امن الدولة. فهذه القوانين أكثر من يتأثر بها منظمات المجتمع المدني، والدور الأساسي لمنظمات المجتمع المدني انها تعمل على الوعي ويكون لدينا معطيات صحيحة وما حدث مؤخراً ان النقابات هي من أطلق الشرارة وفي 2011 بدأت الحركات الشبابية وكانت حركات اجتماعية ضمن مجتمعاتهم ومع منظمات مجتمع مدني.

الأردن الان في بداية مرحلة جديدة، والحكومة أعلنت انها ستجري حوارات مع كافة أطراف المجتمع على اعتبار انه لديه رؤية، والتحالفات التي وجدت خلال التحركات الأخيرة كانت تمثل رؤى وسياسات بديلة، كأن نتحاور على الحريات وان نتحاور على كل القوانين مثل قانون الأحزاب والاجتماعات. ومن المفترض ان تكون هذه القضايا مرتكزات وعلينا استثمار الفرصة المتاحة فالحوار الاجتماعي بحاجة الى مؤسسة والى تحديد الأولويات، وعلينا استثمار الفرصة المتاحة وان نكون جاهزين.

المحور الرابع ماذا نحتاج كي ننخرط في الحوار الاجتماعي:

المرحلة الحالية فيها تحديات اكبر وفيها انطلاقة جديدة وقد يستطيع المجتمع المدني انه يكرس مبدأ الحوار الاجتماعي بمفهومه الذي نريد، اذا كان هناك تحشيد لكل الجهود وان يكون هناك مؤسسة للحوار من اليات متفق عليها وتحديد الأولويات وهو مناص الحوار ومناطق النقاش، لذلك اصبح مطلباً ان يكون هناك حوار اجتماعي متعدد الابعاد متفق على أولوياته وان يكون حواراً جاداً ومسؤولاً وليس أنياً نتيجة رد فعل على مرحلة ثم وان يكون له اليات والرصد والمراقبة.

التحدي الأكبر الذي يواجه المجتمع المدني، في تطور مؤشرات لقياس التقدم بالإضافة الى المؤشرات الخاصة بالحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من الإيجابية التي تبديها رئاسة مجلس

الوزراء، الا ان الالية الحكومية تعودت على الخطاب العام في التفاعل هو سيواجه تحدي المصادقية، فالضغط يجب ان ينطلق من حق الحصول على المعلومة، فلا حوار بدون معرفة.

وإذ يرى البعض ان الحكومة مهمة. تتحدث بخطاب الدعوة للحوار في هذه المرحلة، وان المجتمع المدني يطالب بإعطاء مفهوم للحوار يقوم على المقومات الثلاث، الندية، الرسمية، التمثيل. ومسار الحوار يبدأ من الاستشارات الى المؤسسة. وشاركت منظمات المجتمع المدني في حوارات كثيرة مثل قوانين اللامركزية والبلديات لكن مخرجات وشروط الحوار كانت صعبة. على المجتمع المدني بحاجة لفعل الكثير في هذا المجال، وان لا ينزلق من جديد في حوار غير متوازن الأطراف وبأجندة متفق عليها بين كافة الأطراف. ويجب اخذ المبادرة وان يكون هناك مرجعية ومفهوم واضح وتحديد اليات الحوار والاستفادة من اليات الحوار الموجودة والمتاحة من اجل التقدم الى الامام.

بالإضافة الى ذلك، يبيح تقديم خطاب مطمئن وليس استفزازي للجميع، وان المجتمع المدني ينادي للحوار كشركاء في إيجاد حلول جذرية لكافة المشاكل الوطنية. فكل القضايا مهمة، كل قضية في قطاعها وفي مجالها مهمة، فالحوار الوطني ليس لمدة معينة، وما يهنا خلق بيئة للحوار، والحوار في علاقة عضوية مع التشاركية لصنع السياسات وتطبيقها واثرها في السياسة العامة وتطبيقها وتمكينها. وعليه فليس المهم فقط الانخراط في الحوار، بل الأهم ان نتفق مسبقاً على الية متابعة مخرجات هذا الحوار.

اهم المسائل التي يجب التصدي لها:

- السياسات الضريبية
- النموذج الاقتصادي والاجتماعي السائد
- الفساد
- البيئة الممكنة لمنظمات المجتمع المدني
- قضايا حقوق الانسان
- تسيير المؤسسات الحكومية
- قضايا اللاجئين

الخلاصة:

يتحول الأردن ببطء نحو تعميق الحوار المجتمعي، وذلك بضغط التحديات والشارع والمجتمع الدولي. وجلالة الملك يعي أهمية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في التصدي للقضايا الجسام، والتأكيد على ذلك تكليف رئيس وزراء جديد يعتبره المجتمع المدني حليف يمكن الحوار معه. بالإضافة الى تكليف عدد من الوزراء المحسوبين اصلاً على المجتمع المدني. كل هذه الايحاءات وكثرة الحوار الحديث عن الحوار الاجتماعي، يجعل من هذا الحوار امراً واقعاً لا محال.

يمكن التحدي الأساس، في ان الجمعيات وجهة نظر موحدة، وان لا يتم اصطيادهم فرادى الى الحوار، بل المطلوب تشكيل قوة ضغط مشتركة، تقدم القضايا الوطنية بشكل مسؤول، وتعمل على إيجاد بدائل وحلول تستجيب لتطلعات الشارع الأردني، الذي يعاني من ضائقة اقتصادية خانقة.

مما لا شك فيه ان كثرة التحديات التي يتعامل معها الأردن، يتطلب عملاً جاداً وطويلاً، لذا فان أي حوار محدد بوقت، تعتبره منظمات المجتمع المدني، انه حوار غير مجدي، واي حوار يتم اسقاط اجندته على الجميع هو ليس بالحوار البناء. لذا ان بناء قناعة راسخة بمفاهيم المشاركة وديمقراطية القرار، سيخدم الحوار وليس العكس.

اما من ناحية المجتمع المدني، بكافة مكوناته وتشكيلاته، واختصاصاته، لابد من إيجاد الية تنسيق وتعاون في ظل فقدان الثقة الذي يسيطر على الجميع. فلا النقابات تعترف بالجمعيات كشريك، ولا الجمعيات ترى في النقابات حليفاً. اما الاثنان فعلى الأقل ظاهراً يلغون كلفة المشكلة على القطاع الخاص ولعلاقاته المربية بالدولة.

ان الخروج من الازمة الراهنة في الأردن، سيتطلب تضافر جهود كافة الأطراف، وفي إيجاد مخارج حقيقية، لا تضر بالاقتصاد الوطني ولا بمالية الدولية وعلاقاتها والتزاماتها الخارجية، ولكن لا تؤدي الى زيادة في البطالة وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، وحتماً لا يتم ذلك بقمع الحريات وانتهاك حقوق الانسان. بل بالحوار المسؤول.

الخاتمة:

- لم تعد المنطقة العربية بأنظمتها كما هي، بعد مرحلة الثورات العربية، فغياب حس المسؤولية الاجتماعية لدى هذه الأنظمة، منعها من التمعن في الازمات الاقتصادية والسياسية التي تمر فيها بلدانهم، الامر الذي أدى الى انفجار الشارع العربي، وصولاً الى تغيير جذري في العلاقات السياسية، في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين، وغيرها من الدول العربية.
- ان النماذج التي يتطرق اليها هذا التقرير، فيها دلالات هامة على شعور الدولة بحاجتها لبناء علاقة تشاركية مع الشعب عبر اطره التمثيلية، فنشهد مثلاً تحولاً كبيراً جرى في تونس على المستوى الدستوري والقانوني، الامر الذي يحدث تدريجياً في كل من المغرب والأردن. وما دلالات الحوارات الوطنية السائدة في هذه البلدان في الأونة الأخيرة، الا قناعة بالدور الإيجابي للمجتمع المدني في إيجاد الاستقرار. وهو ما اوصلنا في تونس مثلاً لإقرار مجلس وطني للحوار الاجتماعي، وما دفع الملك المغربي للاعتراف بالحوار الاجتماعي كوسيلة لتسوية الازمات الوطنية. وهو بالطبع ما دفع بالملك الأردني بإقالة الحكومة وتكليف رئيس حكومة ترضى عنه قوى المجتمع المدني.
- وبغض النظر عن النماذج السياسية السائدة في المنطقة العربية، وفي البلدان الثلاث مجال البحث، فان التحديات التي تشهدها هذه الدول على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية كبيرة جداً. فمع تنامي الإرهاب والحروب في المنطقة، تأثرت كل من الأردن وتونس بشكل أكبر من المغرب، وتأثرت هذه البلدان الثلاث بموجات كثيفة من المهاجرين واللاجئين، ما أدى الى انهك البنى التحتية لهذه البلدان، وتنامي الجريمة المنظمة. بالإضافة الى التحديات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن الفساد وسوء استخدام السلطة والسياسات الاقتصادية المتبعة. هي حتماً تحديات لا يمكن مواجهتها الا باللحمة الوطنية والحوار الهادئ البناء، لان لغة الحديد والنار سيكون لها عواقب غير محمودة.
- ان النضال الطويل لكافة شرائح المجتمع المدني، أثمر في تكريس مبدأ الحوار الاجتماعي، وتوسعته كما هو الحال في تونس، والانتقال به من أداة تستخدمها الدولة للتخفيف من الاحتجاجات، الى منصات دائمة. وهو ما حدث في تونس ونشهد تحولاً في الخطاب الرسمي الأردني والمغربي في هذا الاتجاه. علماً ان كل من الأردن والمغرب ينظمان حوارات قطاعية او غير شاملة، وهو حتماً ما يرفضه المجتمع المدني. فعلى الحوار ان يكون شاملاً وشفافاً.
- مع مرور الزمن تحولت النقابات في المنطقة العربية الى هياكل مهترئة، فنسبة الانتساب الى النقابات متفاوتة بحسب الزاميتها في البلدان العربية³⁹، ولكنها في كل الأحوال ضعيفة. وهذا مؤشر على دلالة فاعلية هذه النقابات. ان الاعتقاد السائد في المنطقة هو قيام الدولة وأحزاب السلطة بتفريغ النقابات من مضمونها، وتحويلها الى أداة تخدم مصلحة هذه الدول، كما هو الحال في كل من المغرب والأردن،

³⁹ https://website.aub.edu.lb/ifi/publications/Documents/research_reports/20170328_labor_arabic.pdf

اما في تونس فالشعور العام الذي رافق الاتحاد العام للشغل أيام الثورة وبعدها، يتحول اليوم باتجاه اعتباره جزء من الدولة نتيجة قبوله المشاركة في الحكومة الحالية.

● تعتبر منظمات المجتمع المدني في كل من المغرب والأردن، ان النقابات لم تعد تمثل حقيقة المطالب الاقتصادية والاجتماعية لكافة شرائح المجتمع، الامر الذي يحتاج الى فعل إضافي من فاعلين اجتماعيين جدد، تعتقد الجمعيات انها ستمكن من تأمين هذه الإضافة النوعية. اما في تونس فالوضع مأزوم، حيث ان رباعي الحوار وعلى رأسه الاتحاد العام التونسي للشغل، يشكل ضمانه اجتماعية كبيرة بالنسبة الى اغلب الشعب التونسي، بعد الثقة الذي اكتسبها نتيجة لمواقفه المسؤولة في مراحل الثورة وما بعدها. غير ان عدد منظمات المجتمع المدني التونسي أصبحت تشير اليه بأنه شريك في الحكم وبالتالي فلا يمكن اعتباره الا ممثلاً للدولة وصمام امان لها.

● ويتضح من النقاشات مع الجمعيات العربية، غياب الفهم الموحد والواضح للحوار الاجتماعي، في حين يربط اغلب هذه الجمعيات بين فكرة الحوار الاجتماعي وفكرة الحوار الثلاثي الابعاد، والمرتبط حصراً بمناقشة قضايا عالم العمل، علماً ان المنهج التخصصي للجمعيات أصبح يتيح لها التدخل أكثر في قضايا العمل، ففي عالم العمل قضايا المرأة والطفل، والصحة والتعليم والبيئة... الخ. اما البعض الاخر، فينظر الى الحوار ببعده الاشملي والذي يتصدى لكافة التحديات الوطنية، كالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وقمع الحريات، وقضايا الامن والإرهاب، والهجرة واللجوء. الامر الذي يستدعي جهداً اضافياً من اجل توحيد الفهم الجماعي للحوار الاجتماعي.

● تكمن المعضلة ايضاً في علاقة منظمات المجتمع المدني من جمعيات ومراكز بحثية بالحوار الاجتماعي، فعلى الرغم من ان هذه المؤسسات تجري وبشكل شبه يومي حواراً مع الدولة او مع المجالس النيابية ضمن إطار مشاريع تنفذها هذه المنظمات، غير ان فكرة الحوار الاجتماعي ليس خياراً استراتيجياً بعد بالنسبة اليهم. خاصة مع تقادم الهوة بين هذه المنظمات والنقابات.

● اما المسألة المركزية الأخرى تكمن في البيئة التمكينية للجمعيات، والشعور العام في كافة دول المنطقة العربية، بتضييق هذا المجال العام للجمعيات، ان لجهة التأسيس او التسيير، او حتى لجهة الحق في ابداء الرأي والتحرك السلمي. الامر الذي يجعل من هذه الجمعيات، كيانات هشة، يسهل قمعها وشيطنتها. ان هذا الفكر البوليسي لعدد كبير من الأنظمة العربية، لا يساهم في الوصول الى حوار اجتماعي فعال، ولا يساهم في التخفيف من الازمات التي تمر بها المنطقة، بل على العكس فإنه يزيد الامر سوءاً.